الأسماءُ التي وَرَدَ فيها المنعُ من الصرف وغيرُه

للدكتور

عبد العزيز بن إبراهيم ابن عبدالله الدباسي

العدد الحادي والعشرون

للعام ١٤٣٨هـ / ٢٠١٧م

الجزء الخامس

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٧م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد فقد لفتَ انتباهي في باب الممنوع من الصرف كثرةُ ما وَرَدَ فيه من الأسماء التي جاءت عن العرب ممنوعة من الصرف وغير ممنوعة، سواء أكان ذلك في اللغة الفصحى أم في لغات العرب عامة، ولا أعدُّ نفسي مبالغاً إذا قلت: إنه أكثر الأبواب النحوية أو من أكثرها فيما حواه من تعدد للأوجه الجائزة في المسألة الواحدة ومن تعدد في اللغات الواردة فيها؛ ولذا فقد عزمتُ على إفراد ذلك ببحث مستقل، وذِكْر ما ورد موافقاً لها من نصوص فصيحة وبخاصة من القراءات القرآنية، مع تخصيص كل مسألة منها بدراسة مستقلة قائمة على ذِكْرِ ما فيها من أقوال وعلل وأدلة وحجج، وما يفتح له به عليَّ من ترجيحات واستدلالات وتوجيهات.

ولا يفوتني التنبيه على أمرين يتعلقان بعنوان البحث:

أحدهما: أنني تعمدتُ استعمال عبارة: (المنع من الصرف وغيره) بدل عبارة: (المنع من الصرف والصرف)؛ كي يشمل البحثُ ما وردَ من الأسماء ممنوعاً من الصرف في وجه ومبنياً في وجه آخر، نحو العلم المؤنث الذي على وزن (فَعالِ) وغيره.

الآخر: حرصتُ على استعمال كلمة (وَرَدَ) دون (جاز)؛ ليكون البحث خاصاً بما جاء من ذلك مسموعاً عن العرب، دون ما أجازه النحويون مما لم يُسمع معتمدين في ذلك على الأقيسة والأدلة العقلية.

ولأهمية قضية الصرف ومنع الصرف ومنزلتها العالية في النحو العربي أفردها الزجاج بكتاب مستقل سماه: (ما ينصرف وما لا ينصرف)، وهو في مجمله إعادة لما ذكره سيبويه في هذا الباب، مع بعض الزيادات اليسيرة فيه، أما في

العصر الحديث فقد أُلفتْ بحوث ودراسات في الممنوع من الصرف، منها كتاب (الممنوع من الصرف في اللغة العربية)، للدكتور عبد العزيز سفر، والكتاب جمعٌ لأحكام الممنوع من الصرف كلها، وقُسِمتْ فصوله ومباحثه حسب العلل المانعة للاسم من الصرف، ومما أُلف في ذلك أيضاً كتاب (الممنوعُ من الصرف معجمٌ ودراسة) لأدما طربيه، وهي دراسة تُعنَى بعرض العلل التي تمنع الاسم من الصرف بشكل مفصل، ثم ذكر الأمثلة والتطبيقات على ما ذُكر من قواعد وأحكام منقولة من بعض المعجمات اللغوية، وقد أَلف الدكتور إميل يعقوب كتابه (الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي) زاعماً أنّ الغرض من تأليفه تيسير النحو، لكنه ضمنه نقداً كثيراً للنحويين، واتهاماً لهم بافتعال العلل المانعة من الصرف وتكلفها، ومثل ذلك يجب ألا يعول عليه مطلقاً، وألا يصنف ضمن البحوث العلمية الرصينة؛ لما فيه من المخالفات والمغالطات والتطاول على العلماء وإساءة الظن فيهم، مع افتقار للأدلة والبراهين التي تدعم ما يقوله مؤلفه وينادي به.

وقد افتتحتُ هذا البحث بتمهيد ذكرتُ فيه أولاً السبب في منع الاسم غير المصروف من التنوين والكسر، ثم أوردتُ ثانياً العلل المانعة له من الصرف بشكل مختصر ، وبعد ذلك جعلت البحث في مبحثين، خصصتُ الأول لما ورد فيه الصرف وغيره في اللغة الفصحى، والثاني لما ورد فيه ذلك من لغات قبائل العرب، وعَرضتُ في كلا المبحثين المسائل التي قام عليها البحث مدروسة دراسة مفصلة، وفي آخر البحث خاتمة أوجزت فيها ما توصلت إليه من نتائج.

أسأل الله الإخلاص والسداد في القول والعمل.

التمهيد:

أ- السبب في منع الاسم غير المصروف من التنوين والكسر:

الاسم الممنوع من الصرف لا يلحقه التنوين، ولا تكون الكسرة علامة لجره إلا إذا أُضيف أو لحقته (أل)، وقد اجتهد العلماء في التماس سبب منع ذلك منه على أقوال[١] :

الأول: أن الاسم الممنوع من الصرف قد أشبه الفعل المضارع، فلما أشبهه أخذ حكمه في منعه من التنوين والكسر.

الثاني: أنه لو منع من التنوين ولحقته الكسرة فقد يظن أنه مضاف إلى ياء المتكلم التي حُذفت واكتفي بالكسرة دليلا عليها.

الثالث: تجنباً لتوهم البناء على الكسر لو مُنع من التنوين ولحقته الكسرة؛ لأنها لا تأتي من غير تنوين في اسم معرب إلا إذا كان محلى بـ(أل) أو مضافاً.

والقول الأول هو ما أرجحه؛ لأن الصرف هو التنوين على ما ذهب إليه المحققون من النحويين، وليس لحاق الكسرة كما ذهب بعضهم [٢]، ودليل ذلك أن التنوين ينطق نوناً ساكنة، فإذا كان الاسم ثقيلاً ازداد ثقلُه بلحاق التنوين، فحذفته العرب؛ طلبا للخفة.

ب- العللُ التي تمنعُ الاسمَ من الصرف:

عمل محكم ذلك العمل الذي قام به النحويون في اكتشاف العلل التي تمنع الاسم من الصرف، والربط بين تلك العلل والثقل الذي حدث في الاسم فمنعه من

---

(١) انظر هذه الأقوال في: همع الهوامع: ٩٢/١.

(٢) انظر: توضيح المقاصد: ١١٨٩/٣، وشرح الأشموني: ١٣٣/٣.

التنوين، ثم ربط تلك العلل بأصل علة المنع من الصرف، وهي شبهه بالفعل المضارع في كونه معرباً وغير منون، وقد قسم النحويون تلك العلل قسمين:

الأول: العلل التي تقوم مقام علتين(١)، فيمنع الاسم من الصرف لاشتماله على إحداها، سواء أكان معرفة أم نكرة، وهي:

١- صيغة منتهى الجموع، وهي: مَفاعِل ومَفاعِيل نحو: مساجد ومصابيح، وما أشبههما من الأوزان مثل: فَواعِل وفَواعِيل وأَفاعِل وأَفاعِيل وغيرها نحو: قواعد وأحاديث.

٢- ألف التأنيث الممدودة نحو: صحراء وبيضاء.

٣- ألف التأنيث المقصورة نحو: أُخرى وحبلى.

الثاني: ما كان فيه إحدى علتين رئيستين مع كل منهما إحدى علل، والعلتان هما:

أ- التعريف، ويصطلح لها النحويون المتأخرون بالعلمية، ويكون معها إحدى علل سبع(٢):

١- العُجْمة، بشرط أن يكون الاسم علماً بلغة العجم، وأن يكون على أكثر من ثلاثة أحرف نحو: إبراهيم ويوسف.

٢- التأنيث، سواء لمؤنث نحو: عائشة، أو لمذكر نحو: حمزة، مشتمل على علامة كما سبق، أو بغير علامة نحو: زينب، حقيقي التأنيث نحو: فاطمة، أو مجازي التأنيث نحو: مكة.

---

(١) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/٢٠٥، وتوضيح المقاصد: ٣/١١٩٠، وشرح ابن عقيل: ٣/٣٢١، وهمع الهوامع: ١/٩٤.

(٢) انظر: المفصل: ٣٥، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/٢٠٥، وتسهيل الفوائد: ٢١٨، وشرح ابن الناظم: ٤٥١.

٣- زيادة الألف والنون نحو: سلطان ورضوان.

٤- العدل، كالأعلام التي على وزن (فُعَل) نحو: عُمر وزُحَل، وكذلك (سَحَر) إذا أريد بها سحر يوم بعينه، وكذلك (أمس) في لغة بعض العرب.

٥- وزن الفعل، ويستوي في ذلك كونه خاصاً بالفعل نحو: يزيد، أو غالباً فيه نحو: أحمد.

٦- التركيب المزجي، عدا ما كان مختوماً بويه، مثل: معديكرب وحضرموت.

٧- أن يكون مشتملا على ألف الإلحاق المقصورة، مثل: أَرْطَى علماً، أما ما كان مختوماً بالممدودة مثل: عِلْباء فإنه يمنع من الصرف مطلقاً نكرة ومعرفة(١).

ب- الوصفية، ويجتمع معها إحدى علل ثلاث(٢):

١- زيادة الألف والنون، نحو: غضبان وعطشان، ويشترط فيه أن يكون مؤنثة (فَعْلى).

٢- ما جاء على وزن (أَفْعَل)، نحو: أبيض وأفضل.

٣- العَدْل، مثل مَثْنَى وثُلاث وأُخَر وجُمَع وكُتع وبُصع.

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب: ٨٦٤/٢.

(٢) انظر: تسهيل الفوائد: ٢١٨، وشرح ابن عقيل: ٣٢٦/٣، وشرح الأشموني: ١٣٥/٣.

المبحث الأول

ما وَرَدَ فيه المنعُ من الصرف وغيرُه في اللغة الفصحى:

وحديثي في هذا المبحث يقتصر على ما جاء فيه المنع من الصرف وغيره مما ورد في اللغة الفصحى، والضابط الذي اتبعته في الحكم بذلك هو أنْ ينص النحويون على جواز الأوجه التي ذكروها في المسألة مستندين على نصوص فصيحة، دون أنْ يقصروا بعض تلك الأوجه على إحدى القبائل، كما فعلوا في مواضع عدة من باب الممنوع من الصرف إذ نصوا على أنّ أحد الأوجه الواردة في كثير من المسائل لغة لقبيلة من قبائل العرب مما سيأتي الحديث عنه بالتفصيل في المبحث الثاني، وقد التزمتُ بهذا الضابط لأنّ الأصل والغالب في قواعد النحو أنها وضعتْ للغة الفصحى.

والراجح أنّ اللغة الفصحى هي لغة جمهور العرب، وإنما قامتْ قواعد النحويين على ما يوافق تلك اللغة وإنْ خالفَ بعض اللغات الأخرى، وهذا -أعني وضع القواعد على لغة جمهور العرب- هو المنهج الدقيق الذي سار عليه العلماء البصريون، ويمثله معظم التراث النحوي الذي بين أيدينا، وأرى أنّ سبب اختيارهم له هو خشيتهم على قواعدهم من التَّشَعُّب والتفَرُّق لو وضعوها على كل ما نُقل إليهم من لغات؛ ولهذا كانت قواعد النحو البصري أكثر إحكاماً واطراداً من قواعد نظيره الكوفي التي قام بعضها على شاهد واحد مخالف للكثير الغالب من النصوص الفصيحة، ولقد كان لالتزام البصريين بهذا المنهج الصارم أعظم الأثر في حفظ حصن عظيم من حصون هذه اللغة الشريفة، أسأل الله لهم جميعاً عظيم الأجر وجزيل الثواب على ما قدمته أيديهم.

والتزامي بالضابط الذي ذكرته آنفاً لا يعني بالضرورة الجزم بأن تلك الأوجه المتعددة في المسألة الواحدة خاصة باللغة الفصحى، وإنما يقوي ذلك

الاحتمال ويعضده؛ لأنّ القطع بذلك صعب جداً؛ لكون من نقل إلينا لغة العرب من الرواة والنَّقَلة قد أخذها من القبائل العربية التي يُحتج بلغتها ولم يلتزم دائماً بالتفريق بين لغة كل قبيلة وأخرى، وإنما جمعها وقَدّمها على أنها نصوص فصيحة، ومن ثم دَرَسها النحويون وقعدوا قواعدهم وأقاموا أقيستهم عليها، فليس من المحال أنْ يكون بعض ذلك التعدد الذي نصّ النحويون على جوازه في المسألة الواحدة إنما هو في الحقيقة لغات لقبائل، لكنهم لم يتعاملوا معه بهذه الصورة؛ لأن من نقله إليهم لم يلتزم بتصنيف تلك النصوص حسب القبائل التي تكلمت بها كما أشرت سابقاً، ولم يكونوا حريصين على ذلك؛ لأنّ ما يهمهم في المقام الأول هو فصاحة الاستعمال، وليس معرفة مَن يتكلم به من العرب.

وقد جمعت مسائل خمس مما ورد فيه المنع من الصرف وغيره في اللغة الفصحى على ما ترجح عندي من ذلك، وفيما يأتي عرض للمسائل ودراسة لها:

حكم العَلَم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط:

كما ذكرت في التمهيد أن كثيراً من العلماء قد أشاروا إلى أن الثقل هو السبب الرئيس لمنع الاسم من الصرف، ولما كان أقل ما يتألف منه الاسم ثلاثة أحرف عُدَّ الاسم الثلاثي ساكن الوسط بحق أخف الأسماء، فجاز في العلم المؤنث منه نحو هِنْد ودَعْد وجهان:

الوجه الأول: المنع من الصرف؛ لاشتماله على علتين مانعتين من الصرف، هما: العلمية، والتأنيث[1].

(١) انظر: الخصائص: ٣١٩/٣، والمرتجل: ٩٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٩٣/١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢٢٥/٢.

وقد نص بعض العلماء كابن جني[١] وغيره[٢] على أن عدم الصرف هو الأرجح في المسألة؛ لوجود العلتين المانعتين من الصرف فيه، وعزا الزجاج هذا القول إلى البصريين[٣].

وأقول: لا يخفى أن هذا القول موغل في الأقيسة العقلية كما هي عادة النحويين البصريين؛ لأنهم -فيما يظهر- قد حكموا برجحان هذا الوجه ليس استناداً إلى غَلَبة ما ورد عليه من الكلام المسموع، وإنما لبقاء العلتين فيه، مع أن جملة من النصوص الفصيحة جاءت بالوجهين كما سيأتي بيان ذلك.

وقد ذهب الزجاج إلى أبعد من القول بترجح المنع من الصرف، فقد ذهب إلى القول بوجوبه وامتناع الوجه الآخر وهو الصرف، وخطَّأَ النحويين في تجويزهم صَرْفَه[٤].

وعندي أنّ مثل هذا قول ضعيف جدا؛ لخرقه للإجماع من جهة، ولورود الشواهد النثرية والشعرية من فصيح الكلام على خلافه من جهة أخرى.

الوجه الثاني: الصرف؛ وذلك لأنّ هذا الاسم قد بلغ أقصى حالات الخفة؛ لكونه ثلاثياً ساكن الوسط[٥].

ومما يدل على أن استعمال كلا الوجهين -الصرف والمنع من الصرف- جائز في اللغة الفصحى قول الشاعر :

---

(١) انظر: الخصائص: ٣/٣١٩.

(٢) انظر: شرح ابن الناظم: ٤٦٢، وشرح الأشموني: ٣/١٥٤.

(٣) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٦٧.

(٤) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٦٨، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف: ٢/٩٢٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/١٩٣، وشرح ابن الناظم: ٤٦٢.

(٥) انظر: الجمل:٢٢١، والخصائص: ٣/٣١٩، والتبصرة والتذكرة: ٢/ ٥٥١، والمرتجل: ٩٢.

لم تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئزَرِها ∴ دَعْدٌ ولم تُسْقَ دعدُ في العُلَبِ[١]

وقول الآخر :

ألا حبّذا هندٌ وأرضٌ بها هندُ ∴ وهندٌ آتى من دونها النأي والبعدُ[٢]

فصرف (دعد) و(هند) أولاً، ثم منعهما من الصرف، فدل على جواز ذلك في اللغة الواحدة[٣].

وذكر ابن جني[٤] وابن الخبّاز[٥] أنه ليس الداعي إلى صرف الاسم في البيت الأول ضرورة الشعر؛ لأن المنع من الصرف لا يكسر وزن البيت، ويظهر أنهما يردان على الزجاج الذي حمل الصرف فيه على الضرورة[٦].

وقد حمل بعض النحويين والمعربين[٧] على ذلك صرف (مِصْر) وعدم صرفها في آيات[٨]، منها قوله تعالى: {وَقَالَ ٱلَّذِى ٱشْتَرَىٰهُ مِن مِّصْرَ لِٱمْرَأَتِهِۦٓ

(١) البيت لجرير، انظر: ملحق ديوانه: ١٠٢١، وبلا عزو في: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٥٠، والجمل: ٢٢١، وترشيح العلل: ٥٨ توجيه اللمع: ٤١٥.

(٢) البيت للحطيئة في: ديوانه: ٣٩، ولسان العرب: ٢٢٣/٣ (سند)، والدرر اللوامع: ٢٢١/٥، وبلا عزو في: شرح المفصل لابن يعيش: ١٩٤/١، والتذييل والتكميل: ١٥٤/١٠.

(٣) انظر: الجمل: ٢٢١، والخصائص: ٣١٩/٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٩٣/١، ١٩٤، وشرح الأشموني: ١٥٥/٣.

(٤) انظر: الخصائص: ٦٣/٣ .

(٥) انظر: توجيه اللمع: ٤١٥.

(٦) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٦٩.

(٧) انظر: التفسير البسيط: ٥٨٦/٢، والكشاف: ١٤٤/١، وترشيح العلل: ٥٨، توجيه اللمع: ٤١٥، والدر المصون: ٣٩٥/١.

(٨) سورة البقرة: ٦١، ويونس: ٨٧ ، ويوسف: ٢١، ٩٩ ، والزخرف: ٥١ .

أَكْرِمِي مَثْوَاهُ}[١]، وقوله سبحانه: {اهْبِطُواْ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ}[٢]، على أنّ (مِصْر) علم للبلد المعروف، وهو لمؤنث مرادٍ به البقعة، وهذا قول بعض الأئمة من البصريين والكوفيين كالكسائي[٣] والفراء[٤] والأخفش[٥].

وأقول: إن في هذا التوجيه وجاهة ظاهرة، وأرى أنه لا يقل قوة عن الإعراب الآخر القائل بأن (مصر) في الآية الثانية اسم نكرة، والمراد به مصرٌ من الأمصار، فانصرف لذلك، بل لا أكون مبالغاً إذا قلت: إنه ذلك هو القول الراجح عندي؛ لأنني وقفتُ على قراءة جماعة من القراء -منهم الحسن البصري والأعمش[٦]- قرؤوا بمنع (مصر) من الصرف في الآية الثانية آية سورة البقرة، مما يدل على أن المراد بها البلد المعروف، وليست بلداً من البلدان، وعليه فإن صرفها في القراءة الأخرى كان لأنها علم مؤنث ساكن الوسط؛ لأن القراءات يؤيد بعضها بعضاً في المعاني؛ ولذا أستبعد أن يكون المعنى في قراءةٍ أنّ الله قد أمر موسى -عليه الصلاة والسلام- بأنْ يهبط بقومه مصراً من الأمصار، وأن يأمره بأن يهبط بلد مِصرَ في قراءة أخرى، والخروج من ذلك الاختلاف بأنْ يبقى المعنى في القراءتين واحداً، ويُحمل اختلاف الإعراب على جواز الوجهين في الاسم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط، ولا سيما أنهما -أعني الصرف ومنع الصرف- وجهان قويان في المسألة.

---

(١) يوسف: ٢١ .

(٢) سورة البقرة : ٦١ .

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٥٧/١.

(٤) انظر: معاني القرآن: ٤٢/١-٤٣.

(٥) انظر: معاني القرآن: ١٠٥/١-١٠٦، والمحرر الوجيز: ١٥٣/١.

(٦) انظر: البحر المحيط: ٣٧٨/١، والدر المصون: ٣٩٥/١.

والحاصل مما سبق عرضه من الشواهد الفصيحة والاستدلالات أن جواز الصرف في هذا الاسم وجيه وفصيح، وليس ممتنعا ولا مرجوحا.

ما وردَ في أسماءِ القبائل العربية:

الأصل في القبائل العربية نحو: تميم وأسد وتغلب وغيرها أنْ تطلق عند العرب مراداً بها المذكر أو المؤنث، ولهذا السبب ورد عنهم في معظم تلك القبائل وجهان :

الوجه الأول : الصرف؛ لأنه يراد بها الحي، وبعضهم يحملها على اسم الأب على تقدير مضاف محذوف، فإذا قيل: تميم؛ أي: بنو تميم، نسبة إلى أبيهم، والحي والأب مذكران، وعليه فليس في الاسم علة مانعة من الصرف غير كونه علماً، فيبقى على أصله، وهو الصرف(١).

الوجه الآخر: المنع من الصرف، والمانع لها من الصرف حينئذ علتان: العلمية، والتأنيث؛ لأنه أُريد بها القبيلة أو الجماعة، وهما مؤنثان(٢).

ومما يدل على أنّ هذين الوجهين في مرتبة عالية من الفصاحة ورودهما في القرآن الكريم، فقد جاءت بعض أسماء القبائل العربية فيه مصروفة وغير مصروفة في قراءات مختلفة منها قراءات متواترة كعاد وثمود وسبأ(٣).

---

(١) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٧٧، والأصول: ٩٥/٢، والجمل: ٢٢٤، واللباب في علل البناء والإعراب: ٥٢٠/١.

(٢) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٧٧، والأصول: ٩٥/٢، والجمل: ٢٢٤، والتعليقة: ٦٤/٣.

(٣) انظر: السبعة: ٣٣٧، ٤٨٠، والدر المصون: ٥٩٤/٨، والنشر في القراءات العشر: ٢٨٩/٢، ٣٣٧.

وذكر بعض النحويين أنّ من القبائل ما غلب عليه الصرف؛ لأنّ العرب حملته كثيراً على الحي كقريش وثقيف(١).

ويحسُن التنبيه على أنّ اسم القبيلة إذا كان ثلاثياً ساكن الوسط نحو: عاد وقَيْس جاز فيه الصرف والمنع من الصرف حتى لو أريد به معنى القبيلة؛ لأن الصرف والمنع يجوزان في العلم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط كما مضى في المسألة السابقة.

حكم أسماء البلدان والمواضع من حيث الصرف وعدمه:

في المسألة السابقة كان الحديث عن حكم أسماء القبائل العربية من حيث الصرف وعدمه، والحديث في هذه المسألة قريب مما ذكرته هناك، فقد نص العلماء على أنه يجوز في أسماء البلدان والمواضع والأماكن كـ(دمشق) و(بغداد) وجهان عند العرب عدا ما نُص على أنه لا يستعمل إلا مذكراً أو مؤنثاً، وهي أسماء قليلة، وفيما يأتي ذكر لذينك الوجهين ولما قيل فيهما من توجيهات:

الأول: الصرف، وتحمل حينئذ على المكان، وهو مذكر، وعليه فليس فيها علة مانعة من الصرف غير العلمية التي لا تقوى وحدها على منع الاسم من الصرف، فانصرفت لذلك(٢).

وذكر بعض النحويين أنه قد كثر عند العرب في بعض أسماء الأماكن الصرف نحو (واسِط) و(هَجَر)؛ لإرادة التذكير بها غالباً عند العرب(٣).

---

(١) انظر: الجمل: ٢٢٥.

(٢) انظر: الأصول: ٩٩/٢، وعلل النحو: ٤٧٠، وتسهيل الفوائد: ٢٢٠، وارتشاف الضرب: ٨٨٢/٢.

(٣) انظر: الجمل: ٢٢٦.

الثاني: المنع من الصرف، وحملها في هذه الحال على أنها اسم مؤنث، وهو البقعة، فاجتمع في تلك الأسماء علتان مانعتان من الصرف: العلمية، والتأنيث(١).

ونص الزجاج على أن مذهبه هنا منع الصرف فقط، وقد بناه على قوله في العلم المؤنث ساكن الوسط(٢).

ولأجل ما سبق عرضه اختلف القراء في صرف (طُوَى) وعدم صرفها في موضعين من القرآن الكريم(٣)، فقرأ فيهما بالصرف عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي، وقرأ باقي العشرة بالمنع من الصرف(٤)، وللنحويين توجيهان لقراءة الصرف:

الأول: أنه علم للمكان، فليس فيه مانع من الصرف غير العلمية. وهذا قول الجمهور(٥).

الثاني: أنه ليس علماً، وإنما هو من قولنا: جئتك بعد طُوًى من الليل(٦).

وأقول: هذا وجه مُتكلَّف، وترده قراءة باقي القراء بمنع الصرف، فهذا دليل على أن (طوى) علم، وليس من : طوًى من الليل.

---

(١) انظر: الأصول: ٩٩/٢، وعلل النحو: ٤٧٠، وتسهيل الفوائد: ٢٢٠، وتمهيد القواعد: ٤٠٢٤/٨.

(٢) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٧٠.

(٣) سورة طه: ١٢، والنازعات: ١٦.

(٤) انظر: السبعة: ٤١٧، والنشر: ٣١٩/٢.

(٥) معاني القرآن للأخفش: ٥٦٦/٢، ومعاني القرآن وإعرابه: ٣٥١/٣، وإعراب القرآن للنحاس: ٢٤/٣، والبحر المحيط: ٣١٦/٧.

(٦) انظر: معاني القرآن للأخفش: ٥٦٦/٢.

أما قراءة مَنْع الصرف فلها توجيهات ثلاثة :

الأول: أنّه علم للبقعة، فاجتمع فيها علتان: العلمية والتأنيث. وهذا قول الجمهور(١).

الثاني: أنه علم معدول، فهو على وزن (فُعَل)، مثل: عُمَر وزُحل. وهذا قول يعزى إلى الأخفش(٢)، وقال به أبو جعفر النحاس(٣)، وأجازه الزجاج(٤).

ورده بعض النحويين بأن حَمْله على التأنيث أولى؛ لكثرته، كما أنه لو كان معدولاً لامتنع صرفه معرفة، وهو مصروف مع بقائه على التعريف في القراءات الأخرى، وهذا دليل على أنّ المانع له من الصرف ليس العلمية والعدل(٥).

وأقول: ومما يضعف هذا التوجيه أيضاً ويرده أنني قد رجعتُ إلى القراءات التي قُرئت في الآية، فوجدتُ مِن القراء مَن قرأها بالكسر والمنع من الصرف (طِوَى)(٦)، وفي هذا دليل صريح على أن المانع لهذا الاسم من الصرف ليس كونه معدولاً؛ لأنه لو كان كذلك لوجب صرفه في قراءة الكسر؛ لكونه لم يَعُد على وزن (فُعَل)، وهو الوزن الذي جاءت الأعلام المعدولة عليه.

---

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش: ٥٦٦/٢، والمحرر الوجيز: ٣٨/٤، والبحر المحيط: ٣١٦/٧، وتوضيح المقاصد: ١٢١٦/٣.

(٢) انظر: همع الهوامع: ١٠٣/١، وقد وافق الجمهور في كتابه (معاني القرآن) كما سبقت الإحالة إليه ، وأشار السيوطي إلى أن توجيهه هذا مذكور في كتابه (الواحد والجمع في القرآن).

(٣) انظر: إعراب القرآن: ٢٤/٣.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣٥١/٣.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٤٧٣/٣، وتمهيد القواعد: ٣٩٩٤/٨.

(٦) انظر: المحرر الوجيز: ٣٩/٤، والبحر المحيط: ٣١٦/٧، والدر المصون: ١٦/٨-١٧.

الثالث: أنه علم أعجمي. وهو قول أبي حيان(١) والسمين الحلبي(٢).

وأقول: لا يخفى أنّ في هذا التوجيه نظراً ظاهراً، وهو -بلا شك- سهوٌ من أبي حيان رحمه الله، ومتابعة السمين له ليست حجة؛ لأنه قد اعتاد على ذلك؛ وموطن النظر فيه أنّ العَلَم الأعجمي الثلاثي يجب فيه الصرف؛ فالنحويين قد اشترطوا في العلم الأعجمي الذي يكون علة لمنع الصرف ما كان على أكثر من ثلاثة أحرف(٣).

وأخلص من عرض القراءات وما قاله النحويون فيها من توجيهات إلى أن قراءة صرف (طوى) ومنعها من الصرف قراءتان متواترتان، وأنّ التوجيه الصحيح لما ورد فيها هو الحمل على أنه علم للمكان مصروفاً، وعلى أنه علم للبقعة ممنوعاً من الصرف.

وإذا ثَبَت ذلك تبيّنَ أنّ هذين الوجهين وجهان قويان؛ بدليل ورودهما في قراءات ثابتة بالسند المتواتر عنه صلى الله عليه وسلم كما سبق.

القول فيما ورد في (بُكْرة) و(غُدْوَة):

(بُكرة) و(غُدْوَة) ظرفا زمان، وذكر النحويون أنه يجوز فيهما استعمالان اثنان:

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٣١٦/٧.

(٢) انظر: الدر المصون: ١٧/٨.

(٣) انظر :شرح الكافية الشافية: ١٤٦٩/٣، وشرح ابن الناظم: ٤٦٣، وتوضيح المقاصد: ١٢٠٧/٣.

أحدهما: المنع من الصرف، ويكون المانع لهما من ذلك اجتماع علتين فيهما: إحداهما العلمية ؛ لكونهما جُعلا علمين لذينك الوقتين، فالبكرة أول النهار، والغدوة آخره، والعلة الأخرى أنهما مؤنثان(١).

وقد وصف سيبويه هذا الاستعمال بالقياس(٢).

الاستعمال الآخر: أن تُصرفا وتُعاملا معاملة الظروف النكرات كـ(ضَحْوةٍ)؛ لأنّ تعريفهما حينئذ قد زال، فدخلهما التنكير(٣)، ولم يكن فيهما غير التأنيث، فانصرفتا لذلك، وقد وردت (بكرة) مصروفة في ثمانية مواضع من القرآن الكريم(٤)، منها قوله تعالى: {وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا}(٥)، وقوله عز وجل: {وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا}(٦)، وفي هذا دلالة على فصاحة هذا الوجه وقوته.

ما يجوز في (حَسّان) و(شَيْطان) و(دَهْقان) وما جرى مجراها:

هناك أسماء أشار النحويون إلى أنه قد ورد فيها وجهان بحسب زيادة النون آخرها أو أصالتها، أشهرها: (حَسّان) و(شَيطان) و(دَهْقان)، والوجهان هما :

---

(١) انظر: المقتضب: ٣٥٤/٤، والتعليقة: ١٠٦/٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٨٣/١، والتذييل والتكميل: ٢٦٦٩/٧.

(٢) انظر: كتاب سيبويه: ٢٩٣/٣.

(٣) انظر: كتاب سيبويه: ٢٩٣/٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٨٣/١، البديع في علم العربية: ١٥٣/١، وتوضيح المقاصد: ٢١٣/١.

(٤) وهي: مريم: ١١، ٦٢، والفرقان: ٥، والأحزاب: ٤٢، والفتح: ٩، والقمر: ٣٨، والإنسان: ٢٥.

(٥) سورة مريم: ٦٢.

(٦) سورة القرقان: ٥.

الأول: الصرف؛ على أنّ النون فيها أصلية، فـ(حسان) مشتق حينئذ من الحُسن، و(شيطان) من التّشيطُن، و(دَهْقان) من التَّدَهْقُن، وعليه فلا يكون فيها علتان مانعتان من الصرف، فتبقى على الأصل في الأسماء، وهو الصرف(١).

الثاني: المنع من الصرف؛ على أن النون فيها زائدة، فـ(حسان) مشتق من الحِسّ، و(شيطان) من الشّيْط، و(دهقان) من الدَّهق، فاجتمع في كل منهما علتان مانعتان من الصرف: العلمية، وزيادة الألف والنون(٢).

ولا أشك في أنّ النحويين لم يقولوا بجواز هذين الوجهين معتمدين على القياس والنظر العقلي دون الرجوع إلى ما ورد عن العرب في ذلك، سواء بالنظر إلى صرفهم تلك الأسماء أو إلى منعها من الصرف أو حتى بالنظر إلى اشتقاقات هذه الأسماء عندهم، مما يبنى عليه الحكم بالزيادة أو الأصالة، وما يترتب على ذلك من الصرف أو المنع؛ ولو كانوا يعتمدون على الأقيسة وحدها دون إطالة النظر في المسموع لالتزموا منع صرف ما كان القياس وحده يرجح زيادته نحو (أَوْلَق) علماً؛ للعلمية ووزن (أَفْعَل)، لكنهم لم يقولوا بذلك قبل أنْ ينظروا في تصاريف الكلمة عند العرب، فلما تتبعوا تصاريفها علموا حينئذ أنها ليست على وزن (أَفْعَل)، وإنما على (فَوْعَل) فالواو هي الزائدة، وليست الهمزة؛ لأنه قد ورد عن العرب قولهم: أُلِق الرجلُ فهو مَأْلُوق، فحكموا عليها بالصرف لأجل ذلك، وهذا نص سيبويه في المسألة دالاً على ما ذكرته: "فهذه الياء والألف تكثر زيادتهما في بنات الثلاثة، فهما زائدتان حتى يجيء أمرٌ بيّنٌ نحو: أَوْلق، فإنَّ أولقاً إنمَّا الزيادةُ فيه الواو، يدلُّكَ على ذلك: قد أُلِقَ الرجلُ فهو مأْلُوقٌ، ولو لم

---

(١) انظر: كتاب سيبويه: ٢١٧/٣، والفوائد والقواعد: ٦٢٦، والتبصرة والتذكرة: ٥٥٨/٢، وارتشاف الضرب: ٢١٠/١.

(٢) انظر: كتاب سيبويه: ٢١٨/٣، والفوائد والقواعد: ٦٢٦، وتوضيح المقاصد: ١٢٠٦/٣، وتمهيد القواعد: ٣٩٩١/٨.

يتبيّن أمر (أَوْلق) لكان عندنا (أَفْعَل)"[١]، وقول المبرد أيضا: " فَنظرتُ إِلى (أَوْلق) فإذا الفِعل منه: أُلِق الرجلُ فهو مَأْلوق: إِذا أصابَهُ لــمَمٌ من الجنون، فعلمنا أنّ الهمزة أصلٌ، وأنّ الواو زائدة؛ فتقديره: فَوْعَل مثل: كَوْثَر، فهو مصروف في المعرفة والنكرة"[٢].

والظاهر لي أنّ علماء النحو حين رأوا هذه الأسماء -أعني (حسان) و(شيطان) و(دهقان) وما أشبهها- مصروفةً وممنوعةً من الصرف في فصيح الكلام بحثوا عن علة لذلك بالتفتيش فيما سُمع عن العرب، فوجودها تكمن في زيادة النون أو أصالتها؛ لأنهم وجدوهم يجعلون النون زائدة تارة، وأصلية تارة أخرى، فصرفوها أو منعوها من الصرف بالنظر إلى أحد الاعتبارين.

(١) انظر: كتاب سيبويه: ٣/١٩٥.

(٢) انظر: المقتضب: ٣/٣٤٢-٣٤٣.

المبحث الثاني

ما وَرَد فيه المنعُ من الصرف وغيرُه في لغة بعض القبائل العربية :

قَضتْ حكمة الله جل شأنه بأنْ يكون لاختلاف المواطن والأماكن الأثرُ الأبرز في تعدد ألسنة البشر عامة، وتجلت تلك الحكمة الإلهية في اختلاف لغات القبائل العربية فيما بينها، وقد ساعد في ذلك تباعدُ منازلهم في جزيرة العرب التي تميزت باتساع مساحتها وتفرق مناطقها وتباين تضاريسها، واختلافهم ذلك يشمل جميع المستويات اللغوية: دلالةً، ونحواً، وصرفاً، وصوتاً، ولقد كان حدوث مثل ذلك أمراً مُتصوراً؛ لما سبق ذكره، كما أنه متوافق مع سنته سبحانه في التنوع والتعدد، ولقد صَبَّ ذلك في صالح لغتنا العظيمة؛ لكونه قد أفضى إلى ظهور ظاهرتين صحيتين فيها، وهما: ثراء المفردات وغزارتها، وتعدد الاستعمالات والأساليب والاشتقاقات وتنوعها، ولا يخفى أنّ في هذا إثراء كبيراً للغة العربية.

ومن تلك الاختلافات والتنوع الذي حفظته لنا كتب التراث اللغوي والنحوي على وجه الخصوص تخصيص بعض القبائل العربية الأسماء بأحكام تختلف عما التزم به جمهور العرب فيها، كاختلافهم في صرف بعض الأسماء وعدم صرفها، ولذلك أمثلة كثيرة في مسائل هذا المبحث سيأتي الحديث عنه مفصلاً فيما يلي :

القول في ألف (تَتْرَى) وما جاء فيها من لغات:

كلمة (تترى) من التّواتر والمواترة، والمعنى لهذه المفردات: أنْ يأتي الشيء يتبع بعضُه بعضاً[١]، وعلى هذا المعنى أتتْ في قوله تعالى: {ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا}[٢]، وقد ذكر النحويون أنّ في هذه الاسم لغتين:

---

(١) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٢٣، ومعاني القرآن وإعرابه: ١٦٢/٢١، والتبصرة والتذكرة: ٥٤٩/٢، والبديع في علم العربية: ٧١٩/٢.

(٢) سورة المؤمنون: ٤٤.

اللغة الأولى: المنْع من الصرف؛ لأنها مختومة بألف التأنيث المقصورة، وهي علة تقوم مقام علتين، فمُنعت من الصرف معرفةً ونكرة(١).

اللغة الثانية: الصَّرْف؛ لأن الألف آخرها ليست بألف التأنيث، وإنما هي ألف الإلحاق كالألف في (أَرْطَى)، فقد ألحقتْها الألفُ ببناء (جَعْفَر)(٢)، فصرفوها.

ووصف الزجاج هذا الوجه بأنه أبعد الأوجه(٣).

وذهب بعض المعربين إلى أنّ الألف في (تترى) ليست بألف التأنيث ولا ألف الإلحاق، وإنما هي الألف المنقلبة عن تنوين النصب وقفاً، واستدلوا عليه بكتابة بعضهم لها بصورة الألف (تترا) (٤)، وهو قول أجازه الزجاج(٥).

وأقول: لعل مما حملهم على ذلك أنها كُتبت أيضاً بهذه الصورة في خط المصحف، كما في الآية السابقة.

وعندي أنّ في هذا القول نظراً؛ للأمرين الآتيين:

الأول: أنني حين رجعتُ إلى القراءات في هذه الآية وجدت أنّ (تترى) قد أُميلتْ في بعض القراءات المتواترة(٦)، وفي إمالهتها نقض لذلك القول؛ لأنّ كل ما كان آخره ألفاً مقصورة للتأنيث أو للإلحاق أو منقلبة عن ياء تجوز الإمالة فيه(٧)،

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣٩٦/٥، وإعراب القرآن للنحاس: ٨٠/٣، وشرح الكافية الشافية: ١٧٤٩/٤، وحاشية الصبان: ٣٧٧/٣.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٤/٤، والتبصرة والتذكرة: ٤٩/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٩٦/٥، وشرح الكافية الشافية: ١٧٤٩/٤

(٣) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٢٣.

(٤) انظر: الدر المصون: ٣٤٥/٨، والنشر في القراءات العشر: ٨٠/٢.

(٥) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٢٣.

(٦) انظر: النشر في القراءات العشر: ٧٩/٢، ٣٢٨.

(٧) انظر: شرح ابن الناظم: ٥٧٨، وتوضيح المقاصد: ١٤٩٢/٣ .

ولو كانت الألف في (تترى) هي المنقلبة عن تنوين النصب لما صحتْ إمالتها مطلقاً، وليس وجود الراء فيها مسوغاً للإمالة؛ لكونها قد أتتْ قبل الألف، وشرطها أنْ تكون بعد الألف، ولأنها غير مكسورة، والراء التي تُسوّغ الإمالة هي الراء المكسورة(١).

الآخر: أنّ ألفها لو كانت بدلاً من تنوين النصب لوجب تنوينها في حال الوصل عند جميع القراء، والواقع خلاف ذلك؛ لأنّ (تترى) في قراءة جمهور السبعة ممنوعة من الصرف، فلا تُنون في الوقف ولا في الوصل.

ومما يدل على أنّ ما ورد عن العرب من صرف (تترى) وعدم صرفها لغتان في درجة عالية من الفصاحة أنهما قد وردتا في قراءات متواترة كما أشرتُ إلى ذلك سابقاً، فقد اختلف القراء السبعة فيها، فقرأها ابن كثير المكي وأبو عمرو بن العلاء بالصرف، وقرأها الباقون بالمنع من الصرف(٢).

نوع الألف في (عَلْقَى) و(ذِفْرَى):

(عَلْقَى) نوع من الشجر ينبت في الصحراء(٣)، و(ذِفْرَى) مَوضِع يَعرقُ منه البعير خَلْف أُذُنه(٤)، وهاتان الكلمتان وإنْ تشابهتا مع (تترى) إلا أنهما اختلفتا عنها في أي الوجهين الجائزين هو الأكثر والأفصح في لغة العرب؛ ولذا أفردتهما في مسألة مستقلة، وفيما يأتي حديث مفصل عن تلك اللغتين :

---

(١) انظر: توضيح المقاصد: ١٤٩٩/٣ .

(٢) انظر: السبعة: ٤٤٦، والنشر: ٣٢٨/٢.

(٣) انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢٣٦/٢، ولسان العرب: ٢٦٤/١٠ (علق) .

(٤) انظر: لسان العرب: ٣٠٧/٤ (ذفر).

اللغة الأولى: أنْ تكون الألف فيهما ألف الإلحاق، فـ(عَلْقى) ملحقة بـ(جَعْفَر)، و(ذِفْرى) ملحقة بـ(دِرْهَم)، وهذه هي اللغة المشهورة والفصحى فيهما، وحينئذ تصرفان، ولا تمنعان من الصرف إلا إذا سُمي بهما(١).

اللغة الثانية: أنْ تكون ألفهما ألفَ التأنيث المقصورة، وتمنعان حينئذ من الصرف في المعرفة والنكرة، وهي لغة قليلة ذكرها سيبويه(٢) والمبرد(٣) والزجاج(٤) وبعض النحويين(٥)، واستشهدوا عليها بقول الشاعر :

يَسْتَنُّ في عَلْقَى وفي مُكُورِ(٦)

فـ(علقى) في البيت نكرة، ولم يمنعها الشاعر من الصرف، فتبين أنّ ألفها للتأنيث، وليست للإلحاق عند أهل هذه اللغة؛ لأنها لو كانت للإلحاق لوجب صرف الاسم(٧).

---

(١) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٣٨، شرح التصريف للثمانيني: ٢٨٨، والتبصرة والتذكرة: ٥٤٩/٢، وشرح الكافية الشافية: ١٤٩٣/٣.

(٢) انظر: كتاب سيبويه: ٢١٢/٣.

(٣) انظر: المقتضب: ٣٣٨/٣.

(٤) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٣٨.

(٥) انظر: التعليقة: ١٥/٣، وشرح التصريف للثمانيني: ٢٨٨، والتبصرة والتذكرة: ٥٤٩/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤١٩/٣، وشرح الرضي لشافية ابن الحاجب: ١٩٩/٢.

(٦) للعجاج في: ديوانه: ٣٦٢/١، وكتاب سيبويه: ٢١٢/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف: ٣٨، والتبصرة والتذكرة: ٥٤٩/٢، وبلا عزو في: سر صناعة الإعراب: ٥٥٨/٢.

(٧) انظر: كتاب سيبويه: ٢١١/٣، ٢١٢، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي: ٤١٧/٤.

حكم الألف في (غَوْغَاء) وما فيها من لغات:

يطلق اسم (غَوْغَاء) على السَّفَلَة مِن الناس والمُتسرعين إلى الشَّر[١]، وتُشبه (غوغاء) الأسماء التي ورد ذكرها في المسألتين السابقتين، وهي: (تَتْرَى)، و(عَلْقَى)، و(ذِفْرَى) في كونها مختومة بألف اختلفت العرب فيها، إلا أنّ (غوغاء) مختومة بألف ممدودة، وتلك الأسماء خُتمت بألف مقصورة، كما أنّ توجيهها الإعرابي في حال الصرف يختلف عن التوجيهات السابقة، ولهذا أفردتها في مسألة مستقلة، وقد ورد عن العرب فيها لغتان أيضا:

اللغة الأولى: أنْ تُصرف؛ على أنّ الهمزة فيها منقلبة عن حرف أصلي، وهو الواو؛ لوقوعها بعد ألف زائدة، وأصل (غوغاء): غَوْغَاو[٢].

واختار الزجاج هذه اللغة[٣].

اللغة الثانية: أنْ تُمنع من الصرف؛ على أنّ الألف فيها هي ألف التأنيث الممدودة، وهي علة تقوم مقام علتين، فتمنع من الصرف معرفةً ونكرة[٤].

القول فيما جاء وصفًا مختوماً بألف ونون زائدتين:

من المسائل التي يمنع فيها الاسم الواقع وصفاً من الصرف إذا كان مختوماً بألف ونون زائدتين، نحو: غضبان وسكران، غير أنّ النحويين لم يكتفوا باشتراط زيادة الألف والنون، وإنما زادوا عليه شرطاً آخر، وهو ألا يُفرّق بينه وبين مؤنثه

---

(١) انظر: لسان العرب: ٤٤٤/٨ (غوغ).

(٢) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٤٤، والأصول: ٢٤٦/٣، والتبصرة والتذكرة: ٥٥٠/٢، والممتع: ٣٧٣/١.

(٣) انظر: ٤٤.

(٤) انظر: المقتضب: ٢٦٨/٢، وما ينصرف وما لا ينصرف: ٤٤، والأصول: ٨٧/٢، والتعليقة: ١٠٠/٥.

بالتاء، مثل سَيْفان وسَيْفانة ونَدْمان ونَدْمانة، إذا كان من المُنادمة وليس النَّدَم، فهذان الاسمان مصروفان عند الجميع(١)، وقد اختلفت العرب في إلحاق مؤنث (فَعْلان) تاء التأنيث، ومن ثم ما يبني على ذلك من الصرف أو عدمه، ولهم في ذلك لغتان:

اللغة الأولى: أنّ هناك أوصافاً معدودة على وزن (فَعْلان) قد ورد فيها عن العرب إلحاق تاء التأنيث للمؤنث منها، وأما ما عداها فلا تلحقها؛ لأن مؤنثها على وزن (فَعْلى)؛ ولذا فهو ممنوع من الصرف، نحو: عطشان وصَدْيان وغضبان وغيرها. وهذه هي لغة جمهور العرب(٢).

وقد جمع ابن مالك ما جاء من هذا الوصف، ومؤنثة بالتاء(٣).

اللغة الثانية: إلحاق تاء التأنيث لكل مؤنث جاء وصفاً مذكره على (فَعْلان)، فيقال: غضبان وغضبانة، وعليه فإنه يُصرف كل وصف من ذلك. وهي لغة لبني أسد(٤).

وقد قال أبو حاتم قادحاً في هذه اللغة وفي فصاحة بني أسد: " ولبني أسد مناكير لا يؤخذ بها"(٥).

---

(١) انظر: ترشيح العلل: ٤٣، المتبع في شرح اللمع: ٢/ ٥٧٥، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢١٣/٢.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٤٤١/٣، وارتشاف الضرب: ٨٥٦/٢، وشرح الأشموني: ١٣٨/٣.

(٣) انظر: توضيح المقاصد: ١١٩١/٣، وشرح الأشموني: ١٣٧/٣.

(٤) انظر: الفوائد والقواعد: ٦٢٣، وشرح الكافية الشافية: ١٤٤١/٣، وتوضيح المقاصد: ١١٩٢/٣.

(٥) انظر: شرح ابن الناظم: ٤٥٣، والتصريح: ٣٢٣/٢.

حكم ما ليس له مؤنث من الوصف المختوم بألف ونون:

أشرت في المسألة السابقة إلى اشتراط النحويين في الوصف المختوم بألف ونون زائدتين أنْ يكون مؤنثه على (فَعْلَى)، ولأجل ذا اختلفت العرب في (لَحْيان) وصفاً للرجل طويل اللحية[١]؛ لكونه لا مؤنث له؛ فهو وصف خاص بالذكور، وقد أُثر عن العرب في ذلك لغتان:

اللغة الأولى: المنع من الصرف؛ للوصفية وزيادة الألف والنون، وهي لغة جمهور العرب[٢].

وعُلل لذلك بأنه وإنْ كان لا مؤنث له في الوجود فإن له مؤنثاً في التقدير، كما أنه لو كان له مؤنث لكان على (فَعْلى)؛ لكونه هو الأكثر في الباب[٣].

اللغة الثانية: الصرف، وهي لغة لبعض العرب[٤].

وعلل النحويون صَرْف الاسم في هذه اللغة بأنّ (لحيان) حين لم يُستعمل له مؤنث ضَعُف شبهُه بألف التأنيث، فانصرف[٥].

القول فيما جاء على وزن (فَعَال) علماً لمؤنث:

هناك أعلام مؤنثة جاءت على وزن (فَعَال) نحو: حَذامِ وقَطامِ، وقد أشار كثير من النحويين إلى أنّ للعرب في هذا النوع من الأعلام ثلاث لغات:

---

(١) انظر: لسان العرب: ٢٤٣/١٥ (لحي).

(٢) انظر: التصريح: ٣٢٣/٢.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٤٣٩/٣، وشرح ابن الناظم: ٤٥٣، وتمهيد القواعد: ٣٩٧٦/٨.

(٤) انظر: شرح ابن الناظم: ٤٥٣، والتصريح: ٣٢٣/٢.

(٥) انظر: شرح الكافية: ١٤٣٩/٣، وشرح ابن الناظم: ٤٥٣، وتمهيد القواعد: ٣٩٧٦/٨.

اللغة الأولى: البناء على الكسر دائماً، وهذه هي لغة أهل الحجاز[١]، والمراد بهم القبائل التي تسكن أرض الحجاز، سواء أكانت قبائل حضرية كقريش والأوس والخزرج، أم بدوية كهُذيل وهوازن وسُليم.

وقد اختلف النحويون في علة بناء هذا الاسم على ثلاثة أقوال :

القول الأول: أنّ هذه الأسماء لما أشبهتْ في الوزن أسماء الأفعال نحو: نَزَالِ وحَذَارِ أخذتْ حكمها، وهو البناء على الكسر، وهذا قول جمهور النحويين[٢].

القول الثاني: العَدْل عن صيغة (فاعِلة)، فـ(حَذامِ) مثلاً معدولة عن (حَاذِمة)، فلما كان هذا الاسم في أصله ممنوعاً من الصرف للعلمية والتأنيث، ثم دخله العَدل بعد ذلك لم يكن بعد ترك الصرف إلا البناء؛ لأنّ الاسم المصروف كامل التمكن؛ ولذا يسميه بعض النحويين المتمكن الأمكن، والاسم الممنوع من الصرف أقل منه تمكناً؛ فأطلَقَ عليه بعضهم المتمكن غير الأمكن، والمبني غير متمكن، فالاسم قد نزل عن درجة المصروف إلى الممنوع من الصرف؛ لاشتماله على علتين مانعتين من الصرف: العلمية، والتأنيث، فلمّا دخله العدل بعد ذلك انحطّ درجة ثانية، فنزل إلى رتبة البناء، فبُني، وهو قول لجماعة من النحويين[٣]، منهم المبرد[٤].

---

(١) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف :١٠٠، وترشيح العلل: ٦١، وتوضيح المقاصد: ١٢١٩/٣، وشرح الأشموني: ١٦٦/٣.

(٢) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ١٠١، وعلل النحو:٤٧٢، ترشيح العلل: ٦٣، وتوضيح المقاصد: ١٢١٩/٣.

(٣) انظر: الأصول: ٨٩/٢، وشرح ابن الناظم: ٤٦٨، وتوضيح المقاصد: ١٢١٩/٣، وشرح ابن عقيل: ٣٣٦/٣.

(٤) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ١٠١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧٢/٣، همع الهوامع: ١٠٨/١.

ورده الزجاج بأنّ هناك أسماء بقيتْ ممنوعة من الصرف مع اشتمالها على علل ثلاث، كـ(وَرْقَاء) علماً لرجل(١).

ويُردّ عليه أيضاً بما ذكره النحويون من اجتماع خمس علل في نحو (أَذَربيْجَان)، وهي: العلمية، والتأنيث، وزيادة الألف والنون، والتركيب، والعجمة، ومع ذلك لم تُبنَ وبقيت ممنوعة من الصرف(٢).

القول الثالث: أنها تضمنتْ معنى تاء التأنيث. وهذا قول الربعي(٣).

اللغة الثانية: الإعراب والمنع من الصرف، وهي لغة بني تميم، بشرط ألا يكون ذلك الاسم مختوماً بالراء عند جمهورهم(٤).

وعندي أنّ مراد النحويين ببني تميم هنا القبائل النجدية عامة؛ لأنهم نسبوا الأولى إلى الحجاز، وهو إقليم كبير تسكنه عدة قبائل، ولم يُسموا القبائل التي تتحدث بها، أما هنا فذكروا بني تميم تغليباً لها؛ لكونها من أكبر قبائل نجد وأفصحها وأكثرها عديداً؛ ولذا فقد أكثر العلماء من الأخذ عن هذه القبيلة، بل لقد أحصيتُ القبائل التي وَرَدَ ذكرُها في (كتاب سيبويه) فوجدت هذه القبيلة تتبوأ المرتبة الأولى من حيث كثرة ورودها فيه، والذي يدل على ما ذكرته من أنّ هذه اللغة هي لغة لعامة القبائل النجدية البيت الشعري الذي سأذكره لاحقاً شاهداً على لغة بعض بني تميم؛ لأن قائله نجدي، لكنه لا ينتسب إلى هذه القبيلة أصلا.

---

(١) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ١٠٢.

(٢) انظر: توجيه اللمع: ٤٠٧.

(٣) انظر: توضيح المقاصد: ١٢١٩/٣، وشرح الأشموني: ١٦٦/٣.

(٤) انظر: المقتضب: ٤٩/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف: ١٠٢، والأصول: ٨٩/٢، وارتشاف الضرب: ٨٧٠/٢.

وقد اختلف العلماء في علة منع ما جاء علماً مؤنثاً على (فَعَال) من الصرف عند بني تميم على قولين:

الأول: العلمية والعدل، وهذا مذهب جمهور النحويين(١).

الثاني: العلمية والتأنيث، وهو قول المبرد(٢).

والذي أرجحه منهما هو القول الثاني وإن لم يكن قول الجمهور؛ لكون التأنيث علة ظاهرة ولا حَصْرَ لها كثرة، خلافاً للعَدْل، فهو قليل ومحصور في ألفاظ معدودة، وهو مع ذلك مُتكلَّف في بعض صورة، ولذا فقد اعترض ابن مالك في مسألة (طُوَى) التي مضى الحديث عنها على من ذهب إلى أنها ممنوعة من الصرف للعلمية والعدل بأنّ العدل قليل والتأنيث كثير، فوجب الحكم عليه بالتأنيث(٣).

ويظهر لي أنّ من أسباب أخذ جمهور النحويين بهذا القول هو تأثرهم بقول سيبويه في المسألة؛ لأنّ سيبويه قد نص على أن منع (فَعَال) من الصرف عند بني تميم كان للعلمية والعدل(٤).

أما لو كان الاسم مختوماً بالراء مثل (سَفارِ) اسم عين ماء(٥) فإنّ جمهور بني تميم يوافقون الحجازيين في بنائه على الكسر، ونص الزجاج على إجماع بني تميم على ذلك(٦)، وفيه نظر؛ لأن لهم لغة أخرى سيأتي الحديث عنها.

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب: ٨٧٠/٢، وتوضيح المقاصد: ١٢٢٠/٣، والتصريح: ٣٤٥/٢.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب: ٨٧٠/٢، وتوضيح المقاصد: ١٢٢٠/٣، وشرح الأشموني: ١٦٧/٣.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٤٧٤/٣.

(٤) انظر: كتاب سيبويه: ٢٧٧/٣ .

(٥) انظر: والتبصرة والتذكرة: ٥٦٧/٢ .

(٦) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ١٠٢.

وقد ذكر الخليل بن أحمد أنّ سبب موافقة بني تميم للحجازيين في بناء ما كان مختوماً بالراء من (فعَال) هو كون هذه القبيلة تَجنحُ إلى الإمالة في لغتها، فوافقتْ أهل الحجاز في بناء الاسم على الكسر؛ لتتسنى لهم إمالتها؛ إذ لا سبيل إلى ذلك إلا بالكسر؛ لأنّ الراء المكسورة هي أحد أسباب إمالة الألف قبلها(١).

اللغة الثالثة: وهي لغة لبعض بني تميم، وهي أنْ يعاملوا ما كان مختوماً بالراء كغيره، فيعربونه إعراب ما لا ينصرف، قال الشاعر :

ومَرَّ دهرٌ على وَبارِ ∴ فهَلَكَتْ جَهْرةً وَبارُ(٢)

فرفع (وبار) وهو اسم لمؤنث على (فَعَال)(٣).

وهذا البيت للأعشى، وهو من قبيلة بكر بن وائل، فكيف تُنسب هذه اللغة إلى بعض بني تميم؟

وأقول مجيباً عن هذا السؤال: إنّ هذا يحتمل أحد أمرين :

الأول: أنّ الأعشى ميمون بن قيس ينتسب إلى قيس بن ثعلبة، وهو فخذ من قبيلة بكر(٤)، وقومه يستوطنون وسط الجزيرة العربية في منطقة اليمامة مجاورين لبني تميم في منازلهم، فإما أنْ تكون هذه اللغة لغتهم أيضاً، لكنها نُسبتْ إلى بني تميم تغليباً، وإما أنْ يكون بعض بني قيس بن ثعلبة قد تأثر بلغة بني تميم لمجاورتهم لهم، ولهذا قال السيرافي: "للأعشى، وهو من بني قيس بن

---

(١) انظر: كتاب سيبويه: ٢٧٨/٣، والمقتضب: ٤٩/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف: ١٠٢، وعلل النحو: ٤٧٤.

(٢) البيت للأعشى في: ديوانه: ٣٣١، كتاب سيبويه: ٢٧٩/٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢٤٠/٢، وبلا عزو في: المقتضب: ٥٠/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف: ٧٧.

(٣) انظر: الأصول: ٨٩/٢، وتوضيح المقاصد: ١٢٢٠/٣، وتمهيد القواعد: ٤٠٦٥/٨، وشرح الأشموني: ١٦٧/٣.

(٤) انظر: طبقات فحول الشعراء: ٥٢/١، وجمهرة أنساب العرب: ٣١٩.

ثعلبة، إلا أنّ منزله باليمامة وفيها بنو تميم وغيرهم من قبائل العرب، والمتجاورون قد يَغلبُ على جماعتهم لغةٌ أصلُها لبعضهم"، وقال ابن يعيش: "وهو للأعشى، وهو من بني قيس، ومنزلُه باليَمامة، وبها بنو تميم"(١).

الثاني: ما ذكرتُه سابقاً، وهو أنْ يكون مصطلح بني تميم في هذا الموضع يراد به القبائل التي تستوطن منطقة نجد عامة، وهذا ما يترجح عندي في ذلك.

لغات العرب في (أمس) مراداً به يوماً بعينه:

إذا كان (أمس) يُراد به يوماً بعينه فإنه يكون حينئذ علماً لذلك الوقت، وهو ما عبّرَ عنه النحويون بقولهم: إذا أُريد به اليوم الذي يليهِ اليومُ الذي أنت فيه(٢)، وذكروا أنّ للعرب فيه لغات:

اللغة الأولى: أنْ يُبنى على الكسر، وعلة بنائه هي تضمنه معنى لام التعريف(٣)، وهذه هي لغة أهل الحجاز(٤).

اللغة الثانية: أنْ يُبنى على الكسر في حالتي النصب والجر، ويعرب في حالة الرفع، وعُزيتْ هذه اللغة إلى جمهور بني تميم(٥).

اللغة الثالثة: أنْ يمنع من الصرف في الأحوال الإعرابية كلها، وهذه لغة بعض بني تميم، والمانع للاسم من الصرف: العلمية، والعدل، فهو معدول عن المحلى بـ(أل)، وهو الأمس(٦).

---

(١) انظر: شرح المفصل: ٧٢/٣، شرح قطر الندى: ١٧.
(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٣٦/٣، وشرح ابن الناظم: ٤٦٨، وشرح شذور الذهب لابن هشام: ١٢٨.
(٣) انظر: المفصل: ٢١٦، وشرح الكافية الشافية: ٩١٠/٢، وشرح ابن الناظم: ٤٦٨.
(٤) انظر: كتاب سيبويه: ٢٨٥/٣، وشرح ابن الناظم: ٤٦٨، والتذييل والتكميل: ٢٠/٨،
(٥) انظر: التذييل والتكميل: ١٩/٨، وشرح قطر الندى: ١٩، وشرح الأشموني: ١٦٤/٣.
(٦) انظر: كتاب سيبويه: ٢٨٣/٣، والتذييل والتكميل: ١٩/٨، وشرح شذور الذهب لابن هشام: ١٢٨.

واستُدل على هذه اللغة بقول الراجز:

لقد رأيتُ عجباً مُذْ أمسا ∴ عجائزَ مثلَ السَّعالي خَمْسا[١]

فجرَّ (أمس) بـــ(مذ) وجعلها ممنوعة من الصرف[٢].

وأقول: إنّ تعدد ما نُسب إلى بني تميم في هذه المسألة والتي قبلها يرجح ما ذكرته في المسألة السابقة من أنّ النحويين ربما أطلقوا على لغة قبائل نَجْد عامة لغة بني تميم تغليباً لها على باقي القبائل النجدية في تلك المنطقة الشاسعة التي تمثل أكبر إقليم في جزيرة العرب؛ لأنّ من المعروف عادة أنّ كل قبيلة تختص بلغة واحدة، أما وجود أكثر من لغة في قبيلة واحدة -كما هو الأمر في هاتين المسألتين- فهو خلاف للأصل والغالب، فكان حمل ذلك على أنها لغات لأكثر من قبيلة في أولى.

وذكر الزجاجي أيضاً أنّ هناك لغة رابعة في (أمس)، وهي أنْ يُلتزم فيه البناء على الفتح، واحتج بالبيت السابق، فـ(أمسا) فيه مبني على الفتح، وقد جاء على هذه اللغة[٣].

واعترض عليه ابن مالك[٤] ووافقه ابن هشام[٥] وبعض المتأخرين[٦]، ووصفوه بالوهم، وبأنّ البيت قد استشهد به سيبويه على الإعراب، وأنّ الزجاجي لم يصله البيت من غير طريق سيبويه.

---

(١) البيت بلا عزو في: كتاب سيبويه: ٢٨٤/٣، وأسرار العربية: ٣٢، والمفصل: ٢١٦، شرح التسهيل: ٢٢٣/٢، وخزانة الأدب: ١٦٧/٧.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٤٨١/٣، وتمهيد القواعد: ١٩٨٣/٤.

(٣) انظر: الجمل:٢٩٩، التذييل والتكميل: ٢٣/٨، وتمهيد القواعد: ١٩٨٤/٤.

(٤) انظر: شرح التسهيل: ٢٢٣/٢.

(٥) انظر: شرح قطر الندى: ١٩.

(٦) انظر: التذييل والتكميل: ٢٠/٨، وتمهيد القواعد: ١٩٨٤/٤.

وأقول: إنّ هذا إسراف منهم رحمهم الله وغفر لهم في الحكم؛ لأن أبا القاسم الزجاجي عُرف بالأمانة والعلم، وممن اشتُهر بالديانة والعبادة فكان يطوف بالبيت أسبوعاً ويستغفر كلما أتم تأليف باب من كتابه (الجمل في النحو)(١)؛ ولذا فإني أقول: ربما يكون الزجاجي قد نقل هذه اللغة عن أحد العلماء من غير طريق سيبويه، كما أنه لا يستبعد أن يكون قد سمع هو أو أحد شيوخه من بعض عرب البادية ممن ينتسب إلى تلك القبيلة إنشاده للبيت، فحمل فتحة (أمسا) فيه على البناء على لغة قومه فيها، ومثل ذلك كثير عند المتقدمين كما فعل سيبويه – رحمه الله– في مواضع من كتابه، منها قوله: " وعلى هذا أنشدتْ بنو تميم قولَ النابغة الذبياني "(٢)، وكما هو معلوم أنّ وفاة الزجاجي كانت قبل منتصف القرن الرابع الهجري بعقد من الزمان(٣)، وأنّ عصر الاحتجاج بلغة عرب البادية قد امتد إلى بعيد وفاة الزجاجي بسنوات(٤).

ومما يؤكد صحة ما ذكره الزجاجي وصحة ما افترضته من احتمال أنّ أحد أشهر شيوخ الزجاجي –وهو أبو إسحاق الزجاج– قد ذكر هذه اللغة(٥)، ومعروف أنّ الزجاج ممن أخذ عن الكوفيين من طريق ثعلب، وعن البصريين من طريق المبرد(٦)، وعليه فقد تكون هذه اللغة جاءته من طريق الكوفيين الذين عُرف عنهم الاهتمام باللغات والنوادر؛ ولذا فلا يصح اتهامه بالوهم كما ذكر ابن مالك ومن تابعه من المتأخرين.

---

(١) انظر: إنباه الرواة: ٢/١٦٠-١٦١ .

(٢) كتاب سيبويه: ٢/٣٢١، وانظر كذلك: ١/١٤١، ٢/٣٤١.

(٣) انظر: إنباه الرواة: ٢/١٦٠-١٦١، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ١٨١.

(٤) انظر: من تاريخ النحو العربي لسعيد الأفغاني: ٢٠ .

(٥) انظر: التذييل والتكميل: ٨/٢١، وهمع الهوامع: ٢/١٩٠.

(٦) انظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ٥٩ .

كما ذكر ابن يعيش[١] والسيوطي[٢] لغة خامسة في (أمس)، وهي أن يُعرَب ويُصرف؛ إجراء له مُجرى الأسماء المتمكنة.

ما وردَ في العلم المركب تركيباً مزجياً من لغات:

سُمي العلم المركب تركيباً مزجياً بهذا الاسم لأنه قد رُكّب من كلمتين امتزجتا معاً فصارتا كالكلمة الواحدة، فالثانية منهما بمنزلة تاء التأنيث مما قبلها[٣]، فإذا كان هذا العلم غير مختوم بـ(ويه) نحو: معديكرب وحضرموت، فإنّ فيه ثلاث لغات :

اللغة الأولى: أنْ تعامل الكلمتان معاملة الكلمة الواحدة، ويكون الإعراب على آخر الكلمة الثانية، وهو في ذلك ممنوع من الصرف، والمانع له هو اجتماع علتين فيه: العلمية، والتركيب[٤]، فيقولون: معديكربُ وحضرموتُ.

اللغة الثانية: أنْ تُضاف الكلمة الأولى إلى الثانية مع صرف الثانية، فيقولون: معديكربٍ وحضرُموتٍ[٥].

اللغة الثالثة: إضافة الكلمة الأولى إلى الثانية، ومنع الثانية من الصرف، فيقولون: معديكربَ وحضرُموتَ[٦].

---

(١) انظر: شرح المفصل: ١٣٦/٣.
(٢) انظر: همع الهوامع: ١٩٠/٢.
(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤٦٩/٣، والكناش: ١٦٩/١.
(٤) انظر: كتاب سيبويه: ٢٩٧/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف: ١٣٣، والمتبع في شرح اللمع: ٥٨٤/٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢٢٧/٢.
(٥) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ١٣٣، وعلل النحو: ٤٦٥، والمرتجل: ٩٣، وتوجيه اللمع: ٤٣٠.
(٦) انظر: كتاب سيبويه: ٢٩٦/٣، والفوائد والقواعد: ٦٤٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢٢٧/٢، وارتشاف الضرب: ٨٦٥/٢.

وذكر الثمانيني[١] والعكبري[٢] وابن الخباز[٣] وابن عصفور[٤] أنه قد ورد في الاسم لغة رابعة، وهي البناء على الفتح للتركيب.

وذكر الزجاج أنّ سيبويه لم يَحْكِ عن العرب ذلك[٥].

أما إذا كان العلم المركب مختوماً بـ(ويه) كـ(سيبويه) و(عمرويه) ففيه لغتان:

اللغة الأولى: أنْ يُبنى على الكسر، وهذه هي لغة جمهور العرب، وهي اللغة الفصحى[٦].

اللغة الثانية: أنْ يعرب ويمنع من الصرف، والمانع له من الصرف: العلمية، والتركيب، وهي لغة قليلة[٧].

حكم ما سُمّي بجمع المؤنث السالم:

العلم المنقول، وهو ما نقل قبل أنْ يكون علماً، سواء كان نقله من الأسماء المشتقة أو من بعض الأفعال أو من المصادر[٨] أو من الجموع كجمع المؤنث

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد: ٦٤١.

(٢) انظر: المتبع في شرح اللمع: ٥٨٤/٢.

(٣) انظر: توجيه اللمع: ٤٣٠.

(٤) انظر: شرح جمل الزجاجي: ٢٢٧/٢.

(٥) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ١٣٥.

(٦) انظر: توضيح المقاصد: ٢٧٦/١، وشرح شذور الذهب للجوجري: ٢٥٢/١، وشرح الأشموني: ١١٦/١.

(٧) انظر: شرح شذور الذهب للجوجري: ٢٥٢/١، والتصريح: ٣٢٩/٢، وشرح الأشموني: ١١٦/١

(٨) انظر: شرح المفصل لابن يعش: ٩٨/١، والتذييل والتكميل: ٣٢٣/٢، وأوضح المسالك: ١٨٤/١.

السالم نحو: عَرفات وأَذْرِعات، وهما من أسماء المواضع، وذكرتُ المصادر أنّ في الاسم المنقول من جمع المؤنث ثلاث لغات:

اللغة الأولى: أنْ يُعرب إعراب جمع المؤنث السالم رفعاً بالضمة ونصباً وجراً بالكسرة مع لحاق التنوين، وهذه هي اللغة المشهورة، ولذا أجمع القراء على القراءة بها، إذ قرؤوا بجر (عرفات) بالكسرة مع التنوين[١] في قوله تعالى: {فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ}[٢]؛ ولذا أطبق النحويون على فصاحتها، بل نصوا على أنها هي اللغة الفصحى[٣].

اللغة الثانية: أنْ يعرب إعراب جمع المؤنث السالم من غير تنوين في الأحوال الإعرابية كلها[٤].

وقد تشدد الأصمعي[٥] وابن عصفور[٦]، فحكما على هذه اللغة بالخطأ.

اللغة الثالثة: أنْ يُعرب إعراب الممنوع من الصرف، رفعاً بالضمة ونصباً وجراً بالفتحة[٧].

---

(١) انظر: الأصول: ١٠٦/٢، ومشكل إعراب القرآن: ١٢٤/١، وشرح الأشموني: ٧١/١.
(٢) سورة البقرة: ١٩٨.
(٣) انظر: المقتضب: ٣٧/٤، وما ينصرف وما لا ينصرف: ٩٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٢٩٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٤٢/١.
(٤) انظر: المقتضب: ٣٧/٤، والأصول: ١٠٧/٢، وتنقيح الألباب لابن خروف: ٣٢٢، وشرح الأشموني: ٧١/١.
(٥) انظر: التذييل والتكميل: ١٥٦/١.
(٦) انظر: شرح جمل الزجاجي: ٢٣٠/٢.
(٧) انظر: تحصيل عين الذهب: ٤٥٦، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور:٢٣٠/٢، وشرح الرضي على الكافية:ق١مج ٣٤/١.

وكما كان للأصمعي موقف متشدد في قبول اللغة الثانية كان للمبرد[١] وتلميذه الزجاج[٢] موقف مشابه في هذه اللغة فلم يقبلاها.

والصحيح أنّ هذه اللغات الثلاث جائزة كلها؛ لأنّ مَن نقلها علماء موثوق بهم علماً وأمانة ودراية كسيبويه والأخفش وغيرهما، كما أنهم أوردوا على ذلك دليلاً نقلياً، وهو قول الشاعر :

تَنَوّرتُها مِن أَذْرِعات وأهلُها ∴ بيثربَ أَدْنى دارها نَظَرٌ عالِ[٣]

فقد رُوي البيت بثلاث روايات: بجرّ (أذرعات) بالكسرة منونة، وبالكسرة غير منونة، وبالفتحة من غير تنوين[٤].

ومع أنّ جميع النحويين لم يُطبقوا على نقل اللغات كلها في هذه المسألة غير أنّ كثيراً منهم ذكرها ونص على جوازها كالأخفش[٥] والعكبري[٦] وغيرهما[٧].

---

(١) انظر: المقتضب: ٣٧/٤.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٧٣/١.

(٣) البيت لامرئ القيس في: ديوانه: ٣١، وكتاب سيبويه: ٢٣٣/٣ والأصول:١٠٦/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣/٤، وبلا عزو في: المقتضب: ٣٣٣/٣، والتذييل والتكميل: ١٥٥/١.

(٤) انظر: شرح ابن عقيل: ٧٦/١، وشرح الأشموني: ٧١/١، وهمع الهوامع: ٨٤/١.

(٥) انظر: معاني القرآن: ١٦٥/١.

(٦) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٦٣/١.

(٧) انظر: أوضح المسالك: ٨٨/١، وشرح ابن عقيل ٧٦/١، وشرح الأشموني: ٧١/١، وهمع الهوامع: ٨٤/١.

ما وَرَد في العدد (ثمانٍ) من لغات:

يستعمل للمعدود إذا كان مؤنثاً العدد (ثمانٍ) منوناً إذا لم يذكر معه معدود نحو: هذه شجراتٌ ثمانٍ مُثمرات، وقد نقل العلماء في هذا العدد لغتين، إحدهما اللغة الفصحى، والأخرى لغة قليلة، وفيما يأتي تفصيل لهما :

اللغة الأولى: أنْ تعامل (ثمانٍ) معاملة الاسم المنقوص المصروف، فتحذف ياؤها رفعاً وجراً ويلحقها التنوين، وتثبت في حال النصب مع التنوين، في غير الإضافة أو دخول (أل)، وهذه هي لغة جمهور العرب، وهي اللغة الفصحى[١].

اللغة الثانية: أنْ تعامل معاملة الاسم المنقوص الممنوع من الصرف، فتنون وتحذف ياؤها في الرفع والجر، وتثبت في حال النصب غير منونة.

وذكر جمهور النحويين أنّ الذي حمل هؤلاء العرب على ذلك هو أنهم توهموا أنّ هذا الاسم جمع على الحقيقة، فعاملوه معاملة ما جاء على صيغة منتهى الجموع نحو: جوارٍ وليالٍ[٢] ، وهي لغة لبعض العرب[٣].

واستدل العلماء على ذلك بقول الشاعر :

يَحْدُو ثَمَانِيَ مُوْلَعاً بِلَقَاحِها ∴ حَتَّى هَمَمْنَ بِزَيْغَةِ الإرْتَاجِ(٤)

---

(١) انظر: والتبصرة والتذكرة: ٥٧١/٢، وشرح ابن الناظم: ٤٥٨، وتوضيح المقاصد: ١٢٠٢/٣.

(٢) انظر: المسائل الحلبيات: ٣١٧/١، وتحصيل عين الذهب: ٤٥٥، وتوضيح المقاصد: ١٢٠٢/٣، وخزانة الأدب: ١٥٨/١.

(٣) انظر: كتاب سيبويه: ٢٣١/٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٩٧/٣، وارتشاف الضرب: ٧٥٤/٢.

(٤) البيت لابن ميادة في: شعره: ٩١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢٩٧/٢، وخزانة الأدب: ١٥٧/١، وبلا عزو في: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٦٥، والمسائل الحلبيات: ٣١٧، وسر صناعة الإعراب: ١٦٤/١، وشواهد التوضيح: ٤٩.

فقال ثمانيَ، فجعله اسما ممنوعاً من الصرف، ولو جاء على اللغة الفصحى لقال: ثمانياً.

(سَرَاويل) بين الإفراد والجمع:

(سراويل) اسم أعجمي مفرد جاء على وزن صيغة من صيغ منتهى الجموع[١]، وفي هذا الاسم لغتان :

اللغة الأولى: المنع من الصرف معرفة ونكرة، ولهذا حكم جمهور النحويين بمنعه من الصرف مطلقاً[٢]، منهم سيبويه[٣] والمبرد[٤] والفارسي[٥].

وذهب أكثرهم إلى أنه اسم مفرد جاء على وزن صيغة منتهى الجموع، وهذه الصيغة لا يصرف ما جاء على مثالها معرفة ولا نكرة[٦].

وذهب المبرد[٧] إلى أنّ (سراويل) جمع على الحقيقة، وذكر أنّ مفرده (سِرْوالة)؛ ولذا حكم بمنعه من الصرف معرفة ونكرة كما مرّ، واستدل على ذلك بقول الشاعر:

عليهِ مِن اللُّؤمِ سِرْوالةٌ ∴ فليس يَرِقُّ لمُستعطِفِ[٨]

---

(١) انظر: الأصول: ٨٨/٢، والمسائل الحلبيات: ٣٦٤، توجيه اللمع: ٤٢٥، وتوضيح المقاصد: ١٢٠٠/٣.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٨٢/١.

(٣) انظر: كتاب سيبويه: ٢٢٩/٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٩٦/٣، وتوضيح المقاصد: ١٢٠٠/٣.

(٤) انظر: المقتضب: ٣٤٥/٣.

(٥) انظر: التعليقة: ٥٥/٣.

(٦) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٦٤، والأصول: ٨٨/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٩٦/٣.

(٧) انظر: المقتضب: ٣٤٥/٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٩٦/٣، والتصريح: ٣٢٠/٢.

(٨) البيت لم يعز لقائل، انظر: المقتضب: ٣٤٦/٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٨٢/١، وشرح ابن الناظم: ٤٦١، وتوضيح المقاصد: ١٢٠٢/٣.

واعترض عليه ابن مالك بأنّ (سروالة) ليس مفرداً لـ(سراويل)، وإنما هو لغة فيه[١].

وهناك من ذهب إلى أبعد من ذلك ونحا منحى غير مقبول في رده على المبرد، فذهب إلى أنّ هذا البيت مصنوع[٢].

وأقول: إنّ هذا الكلام مردود على صاحبه؛ لأنّ البيت من رواية المبرد وهو عالم ثقة إضافة إلى أنه عُرف بالتشدد والتحري في قبول الشواهد والتثبت من صحتها، وقد تناقل النحويون هذا البيت من بعده ثقة براويهِ، ولا يصح أنْ يُلتفت إلى ذلك الطعن؛ لكونه لا يستند إلى دليل، كما أنّ المبرد ليس أول قائل بأنّ (سراويل) جمع ومفردها (سروالة)؛ كي يطعن فيما رواه عن العرب، وإنما سبقه إليه شيخُ شيوخه الأخفشُ الأوسط، وقد نقل عنه المبرد نفسه هذا القول، وذكر أن الأخفش قد سمعه من العرب[٣].

اللغة الثانية: مَنْعُه من الصرف في المعرفة، وصَرْفُه في النكرة، وهي لغة حكاها الأخفش عن العرب كما أشرت سابقاً[٤]، ولهذا أخذ بهذا القول، فأجاز صرفه في النكرة، ووافقه ابن السراج[٥] وابن الحاجب[٦]، كما عُزي إلى المبرد[٧] القول بذلك، وقد رجعت إلى (المقتضب) فوجدته يقول فيه بالقول الأول[٨].

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٥٠١/٣.
(٢) انظر: شرح ابن الناظم: ٤٦٠، والتصريح: ٣٢١/٢، وشرح الأشموني: ١٤٩/٣.
(٣) انظر: ارتشاف الضرب: ٨٥٥/٢، وتوضيح المقاصد: ١٢٠٢/٣، والتصريح: ٣٢٠/٢، وشرح الأشموني: ١٤٩/٣.
(٤) انظر: المقتضب: ٣٤٥/٣، وارتشاف الضرب: ٨٥٥/٢، وتوضيح المقاصد: ١٢٠١/٣، وشرح الأشموني: ١٤٩/٣.
(٥) انظر: الأصول: ٨٨/٢
(٦) انظر: التصريح: ٣٢١/٢.
(٧) انظر: توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٠٠، وشرح الأشموني: ١٥١/٣.
(٨) ٣٤٥/٣.

الاعتداد باسمية بعض ما جاء على وزن (أَفْعَل)

هناك كلمات جاءت على وزن (أَفْعَل) مثل (أَجْدَل) للصقر و(أَخْيَل) لنوع من الطير و(أَفْعَى)، وقد اختلفت العرب في صَرْف هذه الأسماء على لغتين :

اللغة الأولى: الصرف، وهذه هي اللغة المشهورة؛ لأنّ الاسمية غالبةٌ فيها، فاعتدوا بها، فصُرفت لذلك(١).

الثانية: المنعُ من الصرف، وهي لغة لبعض العرب؛ لأنهم لمحوا في تلك الأسماء الوصفية، فلمحوا في (أَجْدَل) معنى القوة، فهو (أفعل) من (الجَدْل)، ومثله (أَخْيَل) فقد لمحوا فيه معنى التَّلَوّن، وفي (أَفْعى) لمحوا معنى الخُبْث، فاجتمع في تلك الأسماء علتان مانعتان من الصرف، هما: الوصفية، ووزن (أَفْعَل)(٢).

وقد جاءت شواهد على هذه اللغة، منها قول الشاعر :

كأنّ العُقَيليّين يومَ لَقِيتُهمْ ∴ فِراخُ القَطَا لاقَيْنَ أَجْدَلَ بازِيا(٣)

فمنع (أجدل) من الصرف(٤).

الاعتداد بالوصفية في بعض ما جاء على وزن (أَفْعَل)

تحدثتُ في المسألة السابقة عن أسماء جاءت على وزن (أفعل) كثر عند العرب الاعتداد باسميتها، فصرفوها، واعتد بعضهم بكونها صفات فمنعوها من

---

(١) انظر: المقتضب: ٣٣٩/٣، والفوائد والقواعد: ٦٠٨، وشرح ابن الناظم: ٤٥٤، وتمهيد القواعد: ٣٩٨٨/٨.

(٢) انظر: المقتضب: ٣٣٩/٣، ما ينصرف وما لا ينصرف: ١٤، والفوائد والقواعد: ٦٠٨، وشرح ابن عقيل: ٣٢٥/٣.

(٣) البيت للقطامي، انظر: ديوانه: ١٨٢، والمقاصد النحوية: ٣٤٦/٤، وبلا عزو في: شرح شواهد الإيضاح: ٣٩٣، وشرح الكافية الشافية: ١٤٥٤/٣، وتمهيد القواعد: ٣٩٨٨/٨.

(٤) انظر: شرح ابن الناظم: ٤٥٤، وشرح الأشموني: ١٤٠/٣.

الصرف؛ لأنهم لمحوا فيها الوصفية، وفي هذه المسألة سأتحدث عن اسمين جاءا على عكس الأسماء السابقة، وهما: (أَبْطَح)، و(أَجْرَع) اسمان لبعض المواضع، فقد ورد فيهما لغتان أيضا :

اللغة الأولى: المنع من الصرف؛ لكون هذين الاسمين وصفين على وزن (أَفْعَل)، وقد استحضرتْ فيهما العربُ كونهما وصفين في الأصل، ولم يعتدوا باستعمالهما اسمين فيما بعد، وهذه هي اللغة الفاشية عند العرب(١).

اللغة الثانية: الصرف؛ وسببه أنّ القائلين بهذه اللغة اعتدوا فيهما بالاسمية، وتناسوا أنهما وصفان في الأصل، ولما لم يكن فيهما علة تمنعهما من الصرف مع وزن (أفعل) بقيا على أصلهما وهو الصرف، وعزا جماعة من النحويين هذه اللغة إلى بعض العرب(٢).

ما ورد في (كُرَاع) و(ذِراع) من لغات إذا سُمي بهما:

ذكر العلماء أن (كُرَاع)- وهو اسم لما دون الركبة إلى الكعب من الإنسان، وما دون الكعب من الدَّواب(٣)- مؤنث في أصله، فإذا سُمي به وصار علماً فإنه قد وردتْ فيه لغتان:

اللغة الأولى: المنع من الصرف؛ لأنّ هذا الاسم قد نُقل من اسم لمؤنث إلى العلمية، فاجتمع فيه علتان مانعتان من الصرف: العلمية، والتأنيث، وهذه هي اللغة الفصحى الغالبة في ألسنة العرب(٤).

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم: ٤٥٤، وارتشاف الضرب: ٨٦٠/٢، وتمهيد القواعد: ٣٩٩٠/٨ ،
(٢) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٤٥٣/٣، وارتشاف الضرب: ٨٦٠/٢، وتمهيد القواعد: ٣٩٩٠/٨، وشرح الأشموني: ١٤٢/٣.
(٣) انظر: لسان العرب: ٣٠٦/٨ (كرع).
(٤) انظر: كتاب سيبويه: ٢٣٦/٣، وشرح الكافية الشافية: ١٤٩١/٣، وارتشاف الضرب: ٨٨١/٢

اللغة الثانيـة: الصرف؛ على أنه مذكر في أصله، فهو محمول على مـذكر آخر وهو (ذِراع)[١]، فلم يكن فيه علة غير كونه علماً، فانصرف.

ووصف سيبويه هذه اللغة بأنها أخبث الوجهين[٢]؛ أي: أَقلُّهما وأضعفهما، ومما يؤيد هذه اللغة أنّ الأصمعي قد حكى عن بعض العرب تذكير هذا الاسم[٣].

أما (ذِراع) فإنه إذا سُمي به جاز فيه أيضا اللغتان السابقتان كلتاهما، لكـن النحويين اختلفوا في أيهما أرجح على قولين :

الأول: أنّ لغة الصرف هي اللغة الأرجح، وهو قـول الخليـل بـن أحمـد وسيبويه[٤]، واختاره ابن عصفور[٥].

الثاني: أنّ لغة منع الصرف هي الأرجح؛ لكونها محمولة علـى (كُـراع)، وهو قول المبرد[٦] وابن مالك[٧].

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٤٩١/٣، وارتشاف الضرب: ٨٨١/٢، وتمهيـد القواعـد: ٤٠٢٠/٨.

(٢) انظر: كتاب سيبويه: ٢٣٦/٣.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب: ٨٨١/٢،

(٤) انظر: كتاب سيبويه: ٢٣٦/٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٨/٤، وتمهيـد القواعـد: ٤٠٢١/٨.

(٥) انظر: شرح جمل الزجاجي: ٢٢٩/٢.

(٦) انظر: المقتضب: ٣٦٦/٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٨/٤.

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٤٩١/٣.

الخاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على نبينا محمد الصادق الأمين، أما بعد فهذه النتائج التي توصلتُ إليها بعد إتمام البحث:

١- بَلَغَ عددُ المسائل التي ورد فيها المنعُ من الصرف وغيرُه في اللغة الفصحى خمس مسائل، كما بلغ عدد ما ورد من ذلك في لغات العرب عامة أربع عشرة مسألة، تحتها عدد لا بأس به من الأسماء.

٢- تَعَدّدتِ الأوجه الواردة في كل مسألة، فمنها ما جاء فيه وجهان، وهذا هو الغالب، ومنها ما جاء فيه أكثر من ذلك.

٣- وردتْ نصوص فصيحة تؤيد بعض المسائل، أشهرها قراءات قرآنية متواترة جاءت على أكثر من وجه مما أُجيزَ في كل مسألة، وهذا يدل على أنّ بعض تلك الأوجه قد بلغت الذروة في الفصاحة.

٤- اشتملَ هذا البحث على لغات كثير من القبائل العربية، لكن المؤسف أنّ أكثر تلك اللغات لم تُعزَ إلى قبائلها، لأنّ النحويين لم يكونوا يُعنون كثيراً بتسمية من ينقلون عنه من القبائل، والقبائل القليلة التي عُزي إليها بعض تلك اللغات بنو تميم وبنو أسد.

٥- ترجّحَ عندي من خلال بعض مسائل البحث أنّ النحويين قد يتجوزون في إطلاق مصطلح (لغة بني تميم) على لغة القبائل النجدية بشكل عام من باب التغليب لها على غيرها من القبائل في المنطقة.

٦- تفاوتُ ما ورد من الأوجه الجائزة في المسألة، فمنها ما بلغ الغاية فصاحةً، ومنها ما كان أقل من ذلك، وقد يصل بعضها إلى مستوى الضعف.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ثبت المصادر

-ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د.رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

-أسرار العربية، للأنباري، تحقيق: محمد بهجت البيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق.

-الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: د.عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

-إعراب القرآن، النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

-إنباه الرواة، للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٠٦ه-١٩٨٦م.

-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، تحقيق: يوسف البقاعي، دار الفكر.

-البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

-البديع في علم العربية، لأبي السعادات بن الأثير، تحقيق: د. أحمد فتحي علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠ه .

-البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروزآبادي، دار سعد الدين للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢١ه-٢٠٠٠م.

-التبصرة والتذكرة، للصيمري، تحقيق: فتحي علي الدين، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٢ه.

-التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق علي البجاوي، عيسى البابي الحلبي.

-تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، للأعلم الشنتمري، تحقيق: د.زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

-التذييل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١.

-ترشيح العلل في شرح الجمل، لصدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق عادل بن محسن العميري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٩ه--١٩٩٨م.

-تسهيل الفوائد، لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٩٧ه.

-التصريح، لخالد الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

-التعليقة، للفارسي، تحقيق: د. عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١.

-التفسير البسيط، للواحدي، مجموعة من المحققين في رسائل علمية، عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٠ه.

-تمهيد القواعد، لناظر الجيش، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار السلام، القاهرة، ج. م. ع، ط١، ١٤٢٨ه.

-تنقيح الألباب، لابن خروف، تحقيق: خليفة محمد بديري، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث، طرابلس، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

-توجيه اللمع، لابن الخباز، تحقيق د.فايز زكي محمد دياب، دار السلام،القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ.

-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق د.عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

-الجمل في النحو، للزجاجي، تحقيق: د.علي توفيق الحمد، الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.

-جمهرة أنساب العرب، لابن حزم الأندلسي، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ج.م.ع، ط٥.

-حاشية الصبان، للصبان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧ه-١٩٩٧م.

-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

-الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.

-الدرر اللوامع، للشنقيطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث، الكويت، ط١.

-الدر المصون، للسمين الحلبي، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دارالقلم، دمشق.

-ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٥.

-ديوان جرير بن عطية، تحقيق: نعمان أمين طه، دار المعارف، ج.م.ع، ط٣.

-ديوان العجاج برواية الأصمعي، تحقيق: عزة حسن، مكتبة دار الشرق، بيروت، ١٩٩٥م.

-ديوان القطامي، تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ط١، ١٩٦٠م.

-السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٣.

-سفر السعادة وسفير الإفادة، للسخاوي، تحقيق: د.محمد الدالي، دار صادر، ط٢، ١٩٩٥م.

-سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

-شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، تحقيق: د.محمد علي سلطاني، دار المأمون، دمشق، ١٩٧٩م.

-شرح الأشموني، للأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩ه-١٩٩٨م.

-شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: د.عبدالرحمن السيد ود.محمد بدوي المختون، دار هجر، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

-شرح التصريف، لعمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق د.إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٩ه--١٩٩٩م.

-شرح جمل الزجاجي، لابن خروف، تحقيق: د.سلوى محمد عرب، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط١.

-شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح.

-شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، للرضي، تحقيق: د.حسن بن محمد الحفظي، ود.يحيى بشير المصري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

-شرح شافية بان الحاجب، للرضي، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزات، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان .

-شرح شذور الذهب، للجوجري، تحقيق: نواف الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٣ه-٢٠٠٤م.

-شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة، سوريا.

-شرح شواهد الإيضاح، لابن بري، تحقيق: د. عيد مصطفى درويش، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

-شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.

-شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: د.عبدالمنعم هريدي، دار المأمون، ط١، ١٩٨٢م.

-شرح قطر الندى، لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١، ١٩٨٣م.

-شرح المفصل، لابن يعيش، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢ه-٢٠٠١م.

-شرح ابن الناظم، لابن الناظم، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

-شعر ابن ميادة، جمعه وحققه حنا حداد مجمع اللغة العربية بدمشق، ط١، ١٩٨٢م.

-طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجمحي، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.

-علل النحو، للوراق، تحقيق الدكتور محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

-الفوائد والقواعد، للثمانيني، تحقيق د.عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

-الكشاف، للزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧ه .

-كتاب سيبويه، لسيبويه، تحقيق: عبدالسلام هارون، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

-الكناش في فني النحو والصرف، لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل، تحقيق: د.رياض الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م .

-اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: غازي طليمات ود.عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

-لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤١٤هـ ـــ ١٩٩٤م.

-ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج، تحقيق: د.هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

-المحرر الوجيز، لابن عطية، تحقيق: عبد السلام محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

-المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د .حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت، ط١، ١٤٠٧ه--١٩٨٧م.

-المتبع في شرح اللمع، للعكبري، تحقيق: د.عبد الحميد الزوي، جامعة قاريونس، بنغازي، ط١، ١٩٩٤م.

-المرتجل، لمحمد بن عبد الله الخشاب، تحقيق د.علي حيدر ١٣٩٢هـ ـــ ١٩٧٢م.

-مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب، تحقيق: د.حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

-معاني القرآن، للأخفش، تحقيق: د.هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.

-معاني القرآن، للفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد النجار، الدار المصرية للتأليف، ط١.

-معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: د.عبد الجليل شلبي، دار الحديث، ط١، ١٩٨٨م.

-المفصل، للزمخشري، تحقيق: د.علي بوملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

-المقاصد النحوية، للعيني، تحقيق: د.علي فاخر ود.أحمد محمد توفيق ود.عبد العزيز فاخر، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ج. م. ع، ط١، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

-المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

-الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

-من تاريخ النحو العربي، لسعيد الأفغاني، مكتبة الفلاح.

-النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

-همع الهوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

الترقيم الدولي
ISSN 2356-9050

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١	المقدمة	٤٠٩٩
٢	التمهيد:	٤١٠١
٣	المبحث الأول ما وَرَدَ فيه المنعُ من الصرف وغيرُه في اللغة الفصحى:	٤١٠٤
٤	حكم العَلَم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط:	٤١٠٥
٥	ما وردَ في أسماء القبائل العربية:	٤١٠٩
٦	حكم أسماء البلدان والمواضع من حيث الصرف وعدمه:	٤١١٠
٧	القول فيما ورد في (بُكْرة) و(غُدْوَة):	٤١١٣
٨	ما يجوز في (حَسّان) و(شَيْطان) و(دَهْقان) وما جرى مجراها:	٤١١٤
٩	المبحث الثاني ما وَرَد فيه المنعُ من الصرف وغيرُه في لغة بعض القبائل العربية :	٤١١٧
١٠	القول في ألف (تَتْرَى) وما جاء فيها من لغات:	٤١١٧
١١	نوع الألف في (عَلْقَى) و(ذِفْرَى):	٤١١٩
١٢	حكم الألف في (غَوْغَاء) وما فيها من لغات:	٤١٢١
١٣	القول فيما جاء وصفاً مختوماً بألف ونون زائدتين:	٤١٢١
١٤	حكم ما ليس له مؤنث من الوصف المختوم بألف ونون:	٤١٢٣
١٥	القول فيما جاء على وزن (فَعَال) علماً لمؤنث:	٤١٢٣

م	الموضوع	الصفحة
١٦	لغات العرب في (أمس) مراداً به يوماً بعينه:	٤١٢٨
١٧	ما وردَ في العلم المركب تركيباً مزجياً من لغات:	٤١٣١
١٨	حكم ما سُمّي بجمع المؤنث السالم:	٤١٣٢
١٩	ما وَرَد في العدد (ثمانٍ) من لغات:	٤١٣٥
٢٠	(سَرَاويل) بين الإفراد والجمع:	٤١٣٦
٢١	الاعتداد باسمية بعض ما جاء على وزن (أَفْعَل)	٤١٣٨
٢٢	الاعتداد بالوصفية في بعض ما جاء على وزن (أَفْعَل)	٤١٣٨
٢٣	ما ورد في (كُرَاع) و(ذِراع) من لغات إذا سُمي بهما:	٤١٣٩
٢٤	الخاتمة	٤١٤١
٢٥	ثبت المصادر	٤١٤٢
٢٦	فهرس الموضوعات	٤١٥٠

تم بحمد الله